إقتصاد

إصلاحات ماليّة وجمركيّة قبل عام 2026
جابر: إعتماد الأنظمة الرقميّة ومكافحة التهرّب الضريبي

في بلد انهكته الازمات، وتاهت فيه الأرقام بين عجز متراكم ومديونية خانقة، تأتي موازنة عام 2026 لتطرح على اللبنانيين سؤالا وجوديا اكثر منه اقتصاديا: كيف ننقذ ما تبقى من الدولة؟ هذه الموازنة قدمت كخطة لمعركة حقيقية ضد واحدة من أخطر الآفات التي نخرت جسم الاقتصاد اللبناني: التهرب الضريبي والجمركي

لم يعد مقبولا، بعد كل ما حصل، ان تبقى موارد الدولة مشرعة امام الفوضى، او ان ينجو المتهربون من المساءلة، فيما يئن المواطن الملتزم تحت وطأة الضرائب والرسوم. من هنا، برزت مقاربة وزارة المالية هذه السنة بوصفها اعلان مواجهة شاملة مع اقتصاد الظل، مع شبكات التهرب، ومع منظومة الفساد التي حولت المال العام الى غنيمة.

الاصلاح المطلوب لم يعد يقاس فقط بنسبة العجز او حجم الانفاق، بل بقدرة الدولة على استعادة هيبتها وضبط ايقاع الاقتصاد الموازي الذي صار يوازي - بل يفوق - الاقتصاد الرسمي حجما وتأثيرا. من هنا تأتي خطوة وزارة المال لتبني الاتمتة الشاملة، والانتقال بالعلاقة مع المواطن من الورقة والختم الى الفاتورة الالكترونية والبيانات الفورية.

"الامن العام" حاورت وزير المال ياسين جابر.

■ تحدثتم عن مكافحة التهرب الضريبي والجمركي كركيزة اساسية للموازنة، هل سنرى اعتمادا على التكنولوجيا الذكية وانظمة التتبع الالكتروني عبر الحدود؟

□ بالطبع سيتم اعتماد التقنيات الحديثة. ففي قطاع الجمارك يجري العمل على اربعة مستويات أساسية:

المستوى الاول هو الفحص عبر اجهزة السكانر. حاليا هناك جهاز سكانر واحد قديم يعود الى عام 2008 يمرر نحو 40 حاوية يوميا بشكل انتقائي. اما الجهاز الجديد الذي تم استقدامه، فيستطيع

وزير المال ياسين جابر.

> **معركة التهرب الضريبي بداية جديدة**

فحص ما بين 60 و70 حاوية في الساعة ويحتفظ بصور الفحص، بحيث يمكن العودة اليها لاحقا. الجهاز الجديد يعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي، اذ يحلل الصور آليا ويقدم تصورا سريعا ودقيقا عن محتويات الحاويات. تم تنفيذ المشروع بالتعاون مع شركة سويسرية رائدة، ومن المتوقع ان يتم تركيب الاجهزة خلال الايام العشرة الاولى من تشرين الاول.

المستوى الثاني هو تحديث النظام المعلوماتي للجمارك، الذي تعرض لأضرار كبيرة جراء انفجار مرفأ بيروت. بتمويل من الاتحاد الاوروبي وبالتعاون مع البنك الدولي، حصلت وزارة المال على منحة بقيمة 12 مليون دولار لتحديث البنى التكنولوجية، خصص منها نحو 2.1 مليون دولار لتجهيز خوادم حديثة للجمارك. من المتوقع ان يتم تركيب هذه الخوادم مع نهاية تشرين الاول لضمان حماية البيانات وتحديث البنى التحتية.

المستوى الثالث يتعلق بالإصلاح الاداري، ويتضمن اعادة هيكلة شاملة تشمل تفعيل الضابطة الجمركية وتنظيم عمل الضباط والعسكريين والمديريات، بهدف تحسين الاداء وتقصير امد المعاملات.

التغيير الابرز يتمثل في المستوى الرابع، هو الزام الشاحن بالتصريح عن البضاعة قبل شحنها الى لبنان، والحصول على "كود" يكون مثابة تأشيرة دخول للحاوية. هذا النظام يتيح مرور البضائع بسرعة ويعاقب المتخلفين بالغرامات. كما تدخل هذه البيانات في نظام تحليل المخاطر الذي يأخذ في الاعتبار سجل الشركات المستوردة والمصدرة، بحيث يتم تسهيل الاجراءات على الشركات الموثوقة وتشديد الرقابة على الحالات المشبوهة. الى ذلك، يجري العمل على تنظيم مهنة المخلص الجمركي، التي تعاني فوضى عارمة بسبب العاملين غير الرسميين، وذلك للحد من التلاعب والشركات الوهمية.

على صعيد الضرائب، يشهد لبنان ثورة هادئة قد تكون الاكثر تأثيرا في تاريخه الحديث. فوزارة المال، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، تعمل على اعادة هيكلة النظام الضريبي بالكامل، مع رصد موازنات تتراوح بين 3 و7 ملايين دولار لتجهيز انظمة حديثة وخوادم جديدة. النتيجة واضحة: الدفع اصبح الكترونيا، التصاريح الضريبية تقدم عبر الانترنت، والانذارات تصل الى المكلفين فورا. وحدها الاشهر الثمانية الماضية سجلت نحو مليون تصريح ضريبي الكتروني، وهو رقم يعكس حجم التحول الجاري. المرحلة المقبلة هي اكثر طموحا، اذ يجري العمل على تحديث الانظمة في الدوائر العقارية وضريبة القيمة المضافة، وصولا الى انشاء نظام الفاتورة الالكترونية، الذي سيجبر كل تاجر على اصدار فاتورة مسجلة لكل عملية بيع او شراء. الهدف النهائي هو الاتمتة الشاملة، بحيث تصبح العلاقة ◄

مقال

الثورة الرقميّة في النظام الضريبي

يبحث المواطن في لبنان عن الطابع الضريبي، كما يبحث عن الماء في صحراء عطشى. يطرق ابواب الدوائر، يسأل في المكتبات، يتوسل اصحاب الأكشاك، وكأنه في رحلة صوفية نحو "الختم المقدس". الطابع الضريبي، ورسوم "النافعة" والدوائر العقارية وغيرها من الرسوم والضرائب، تحولت الى سلعة تشترى وتباع كقطع اثرية، فيما الدولة - صاحبة الحق الحصري في الجباية - تقف متفرجة، وتستعين بشركة تحويل اموال لتقوم مقامها.

سيادة الدولة تتقلص لتصبح خدمة في كشك رقمي لشركة مالية. المواطن يدخل ويدفع ضريبته كما يدفع فاتورة كهرباء من مولد الحي. السؤال الذي يطرح نفسه: أليست الضريبة عقدا اجتماعيا بين المواطن والدولة؟ كيف يتحول العقد الى صفقة تجارية بين المواطن وشركة خاصة؟ أي ثقة يمكن ان تبقى حين تفوض الدولة اهم وظائفها السيادية - جباية الضرائب - الى طرف ثالث؟

الضرائب ليست مجرد اموال تجبى، بل رمز لنظام كامل يفترض ان يكون جزءا من مشروع دولة حديثة. لكن لبنان يعيش خارج الزمن. ففي عصر الرقمنة، ما زلنا نلصق الطوابع على الورق، ننتظر ختم الموظف، ونخوض جولات بين المكاتب للحصول على توقيع يتيح لنا استكمال المعاملة. والاسوأ ان هذه الطوابع غالبا ما تكون مفقودة من السوق، مما يشل معاملات الناس ويزيد من البيروقراطية تعقيدا. وزارة المال، التي اعلنت انها ستكون رأس حربة الاصلاح المالي، تبدو كمن فقد القدرة على ادارة هذا الملف. تقارير صندوق النقد الدولي تشير الى ان مركز تكنولوجيا المعلومات في الوزارة خسر نصف كوادره، أي أن الجهاز الذي يجب ان يقود التحول الرقمي بات عاجزا حتى عن صيانة النظام القائم!

امام هذا الواقع، لم تجد الدولة سوى "تفويض" التحصيل لشركة خاصة. لكن هذا التفويض ليس بريئا ولا مجانيا: إنه إقرار بالعجز وتنازل عن جزء من السيادة المالية.

هنا تكمن الخطورة: الضريبة ليست خدمة يمكن خصخصتها كما تخصخص شركة اتصالات أو معمل كهرباء. الضريبة سلطة سيادية، ومَن يتنازل عنها يتنازل عن جزء من معنى الدولة نفسها. تفويض التحصيل لشركات خاصة يفتح الباب على ردهات الشكوك: هل كل ما يحصل يصل الى الخزينة؟ ما هي آليات الرقابة؟ ماذا لو تعرضت الشركة لعقوبات أو توقفت خدماتها؟ ومَن يضمن أن المواطن لن يدفع سعرا اعلى تحت عنوان "كلفة الخدمة"؟ وهو أمر يحصل كل يوم.

الضريبة كانت جسر ثقة: يدفع المواطن مقابل ان يحصل على خدمات وأمن واستقرار. اليوم، صار الجسر متصدعا. المواطن يدفع لكن الدولة لا تظهر الا كشريك غائب، وكأنها تقف في الصف الاخير تراقب العملية عن بعد.

تحولت الدولة الى متفرج على مسرح السيادة، تركت ادوارها الاساسية لآخرين، لتكتفي بإصدار مذكرات تنظم الفوضى، وكأنها تضع لاصقا صغيرا على جرح غائر. الحل ليس في مزيد من الترقيع، بل في إعادة بناء الادارة المالية على اسس حديثة: انظمة جباية رقمية، فوترة الكترونية، آليات دفع ورقابة آنية. مشروع البنك الدولي Fiscal Management Project هو فرصة، لكنه يحتاج الى ارادة سياسية تعيد للدولة دورها كجباية، لا كوسيط. الدولة التي لا تجبي ضريبتها بيدها، كيف ستجبي الاحترام من مواطنيها؟ كل رسم ضريبي حتى لو كان الطابع مفقودا اليوم، هو ثقة مفقودة غدا. وكل ضريبة تجبى عبر نافذة غير حكومية هي طعنة في قلب السيادة. مَن اراد أن يبني دولة، فليبدأ من حيث تبدأ كل الدول، من القدرة على تحصيل إيراداتها بيدها، لا عبر وسيط.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ بين الدولة والمواطن رقمية بالكامل، مما يعزز الشفافية ويقضي على حلقات الفساد التقليدية.

■ هل تضعون في استراتيجيتكم لتفعيل الجباية استخدام اعفاءات ضريبية، ام ستكتفون بتوسيع الجباية على القائمين اصلا؟

□ الاجراءات الاصلاحية بدأت تؤتي ثمارها سريعا. فقد صدر قبل اسبوعين قرار بفرض حجز جمركي على المتخلفين عن دفع ضريبة القيمة المضافة، مما ادى الى كشف نحو ألف شركة متخلفة عن الدفع خلال ثلاثة ايام فقط. كما تم تكليف فرق خاصة بالتدقيق في الحفلات الفنية التي استقدمت فنانين من الخارج، حيث تم ضبط عمليات احتيال ضريبي عبر شركات وهمية. الاهم ان هذه الاجراءات ترافقها خطة لتطبيق قوانين مكافحة تبييض الاموال، مما يجعل التهرب الضريبي جريمة جزائية تستوجب العقوبة.

■ هل يلبي مشروع موازنة 2026 شروط الاصلاح المطلوبة؟

□ الاصلاح لا يقتصر على النظام الجمركي والضريبي، فمشروع موازنة 2026 نفسه يعكس روح التغيير. رغم ان الجزء الاكبر من الموازنة يذهب الى الرواتب والخدمات الاجتماعية، الا ان هناك توجها واضحا لرفع نسبة الانفاق الاستثماري من 11% الى نحو 30-35%. وقد أمنت الحكومة نحو مليار دولار من القروض الميسرة منذ نيسان الماضي، خصصت لقطاعات الكهرباء والزراعة والمياه والبنى التحتية. كما يجري تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعد ادخال التعديلات اللازمة عليه، مع توقع ان يكون مشروع مطار القليعات في شمال لبنان اول مشروع ينفذ وفق هذه الالية، اضافة الى مشاريع اخرى في قطاعات حيوية.

■ في ظل اتساع حجم الاقتصاد الموازي، هل لدى وزارتكم خطة لإدماجه تدريجا في النظام الرسمي بوسائل تحفيزية؟

□ على المستوى الاقتصادي الكلي، التحدي يكمن في معالجة الاقتصاد الموازي الذي يضعف الايرادات العامة، ويخلق منافسة غير عادلة. فهناك شركات وهمية تنشأ لفترة قصيرة لاستيراد بضائع ثم تختفي، مما يضيع على الدولة حقها الضريبي، ويجري اتخاذ تدابير لمكافحة هذه الممارسات. من الحلول المطروحة هو استيفاء 3% من قيمة البضائع المستوردة مقدما على حساب ضريبة الارباح. فاذا صرح التاجر في نهاية السنة عن ارباحه وكان مستحقا للاسترداد، تعاد له المبالغ، اما إذا تبين ان عليه فروقات ضريبية فتقتطع مباشرة. كما يتم العمل على ادخال نظام الفاتورة الالكترونية، وهو خطوة اساسية لمكافحة التهرب الضريبي، اذ سيلزم كل تاجر بإصدار فاتورة الكترونية عن كل عملية بيع او شراء، ولن يتمكن من استرجاع ضريبة القيمة المضافة او تقسيطها الا من خلال هذه الفواتير المسجلة. هناك ايضا حزمة متكاملة من الاجراءات الجارية لتغيير الوضع القائم جذريا، سواء عبر التحديث الجمركي، او اصلاح النظام الضريبي، او ادخال التكنولوجيا والرقمنة في كل القطاعات، بهدف تعزيز الشفافية وزيادة ايرادات الدولة بطريقة عادلة ومستدامة.

■ ما هي الاليات الرقابية الجديدة التي ستعتمد لضمان شفافية عمل شركات الاموال، ومنع اي تأخير أو اخفاء للإيرادات المستحقة للدولة؟

□ وضع نظام رقابي شفاف، مع تعاون خارجي لضمان مراقبة الاموال وتأمين نحو 30% من الاموال العامة بشكل منظم. تشمل الرقابة، العمليات اليومية للشركة، تحت مسؤولية لجنة الرقابة على المصارف ومتابعة العقود وتحديثها لضمان الشفافية، مع فرض غرامات على التأخير، وضمان ان تكون العمليات "اونلاين". وبالنظر الى السجل السابق لشركات الاموال، نرغب في معرفة كل فرع تفتحه هذه الشركات ومَن هو المسؤول عنه، وذلك ضمن إطار متطلبات "إعرف عميلك".

■ هل تضعون في استراتيجيتكم تفعيل الجباية في استخدام اعفاءات ضريبية مثلا لدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الاقتصاد الرسمي، ام ستكتفون بتوسيع الجباية على القائمين اصلا؟

□ مع ادخال المكننة الالكترونية، أصبح التواصل الالكتروني وادارة التحصيل أسهل. حاليا، تعمل مراكز الدفع التابعة للوزارات المختلفة (المال، الاقتصاد، العمل، العدل)، على تمكين الدفع بواسطة بطاقة الائتمان، بهدف تقليل الاعتماد على النقد وتحسين سرعة وشفافية العمليات. كما نعمل على درس كل السبل التي تساعد على ضم فئات جديدة من الشركات، وخصوصا الصغيرة والمتوسطة للانخراط في الاقتصاد الرسمي.

■ انتم تتحدثون عن انصاف المودعين، هل تفكرون في انشاء صندوق تعويض سيادي للمودعين بتمويل مشترك من الدولة والمصارف؟

□ يقوم المصرف المركزي بوضع الخطط اللازمة لمعالجة ازمة المودعين، اذ تبقى مسؤولية ادارة اموال المودعين والمراقبة الاساسية له. تتم حاليا مناقشة مشاريع لحل مشاكل المودعين بشكل واضح ومنظم، مع التركيز على حماية حقوقهم. في ما يتعلق بإنشاء صندوق سيادي للمودعين بتمويل مشترك من الدولة والمصارف، الامر ممكن، الا ان الجهة المنظمة والمسؤولة الاساسية ستكون المصرف المركزي، بينما ستسهل المصارف تنفيذ هذا الصندوق.

■ اللبنانيون فقدوا الثقة بالوعود المرتبطة بالقروض، فكيف ستتم متابعة مسار قرض البنك الدولي البالغ 250 مليون دولار؟

□ القروض ليست قروضا عادية بل هي قروض لآجال طويلة وبفائدة ضئيلة، والسداد يبدأ بعد 8 سنوات. اما بالنسبة الى قرض 250 مليون دولار المخصص للكهرباء، فاعتقد أن تفعيل الهيئة الناظمة للكهرباء بعد 23 عاما من الانتظار، هو احد اهم انجازات الحكومة. انا شخصيا كنت عضوا في اللجنة التي وضعت القوانين الاصلاحية لهذا القطاع، وهي قوانين حقيقية لأنها تنص على اعادة هيكلة القطاع بالكامل. الدولة تستثمر حاليا نحو 250 مليون دولار في شبكات النقل المتهالكة التي تحتاج الى غرف تحكم ومحولات جديدة. اما الجباية والتوزيع، فيجب ان تنتقل الى شركات خاصة على غرار تجربة زحلة. المستقبل يتجه الى هذا النموذج: الدولة تستثمر في شبكات النقل، بينما القطاع الخاص يتولى التوزيع والجباية. عندما تبدأ الهيئة الناظمة عملها وفقا للقانون 2002/462، سيتم تطبيق هذا النظام بشكل كامل.

■ هل فقد لبنان دوره الاقتصادي في ظل ما يحدث في المنطقة؟ وهل يمكن ان يستفيد من الانفتاح السوري - الخليجي لتعزيز موقعه الاقتصادي؟

□ بالتأكيد، ما "دام جارك بخير فانت ايضا بخير". نحن نتمنى الخير لسوريا وان تنجح في اعادة بناء نفسها، لأن استقرارها سينعكس ايجابا علينا، كما ان خرابها سابقا جلب لنا الارهاب وموجات النزوح. اللبنانيون شعب مبدع ومثابر، اينما ذهبوا ينجحون ويؤسسون اعمالا. هذا رأس المال البشري هو

الاصلاح الاداري يتضمن اعادة هيكلة شاملة

الذي أبقى لبنان حيا رغم الحروب والازمات على مدى 50 عاما. اعطوا لبنان قليلا من الاستقرار، وستجدونه ينهض بسرعة. لدينا اليوم مشاريع وخطط، منها قانون الفجوة المالية الذي سيوفر نحو 4 مليارات دولار ستعاد للمودعين، مما يعيد الثقة ويحرك الاقتصاد. هناك مؤتمرات مرتقبة لدعم الجيش، وهي تعطي رسائل ايجابية للمجتمع الدولي. البلد بالفعل بدأ يتحسن مقارنة بالعام الماضي: الطرقات تعبد، المطار تغير، مشاريع البنى التحتية انطلقت.

■ من بين الاولويات اصلاح المصارف، جذب الاستثمارات، الاصلاح الضريبي، اعادة هيكلة الدين العام، ما هو الاكثر الحاحا اليوم ولماذا؟

□ من الاولويات الاساسية اصلاح القطاع المصرفي وحل مشكلة المودعين، لأنهم مظلومون. لا يمكن ان ينام شخص ومعه مليون دولار، ويستيقظ ليجد نفسه لا يستطيع سحب سوى 300 دولار. كذلك لا يمكن ان نبني اقتصادا من دون قطاع مصرفي منظم وموثوق يخرجنا من الاقتصاد النقدي. نحن في حاجة ايضا الى اصلاح ضريبي جذري، وربما استحداث نظام شبيه بسويسرا يتيح للمقيمين ان يدفعوا ضريبة مقطوعة سنويا للحصول على رقم ضريبي عالمي، مما يشجع الاثرياء اللبنانيين في الخارج على العودة والاستثمار. في النهاية، كل شيء ممكن إذا توافرت النية والضمير، واذا ادرك كل مسؤول انه في موقع خدمة عامة لا موقع جباية شخصية. نحن نريد بناء بلد يعيش فيه اولادنا ويعود اليه المغتربون، وهذا لا يتحقق الا بالاستقرار والحوكمة الرشيدة.

ع. ش